

الحقيدة الدينية

وطريق ثبوتها

للأستاذ محمود شلتوت

التكاليف علمية وعملية — العقائد — طريق ثبوتها — النظريات الخلافية
الاجتهاد فيها لا قاطع فيه يمنع التأنيب — أثر التعصب الذهني — تطبيق

قال العلماء : إن للإنسان قوتين ؛ إحداهما نظرية ، وكاملها في معرفة الحقائق على ما هي عليه ؛ والأخرى عملية ، وكاملها في القيام بما ينبئ من الشئون في الحياة . وقد قرر الإسلام هذا المبدأ أساساً لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة فجاءت تكاليفه نوعين : منها ما يطلب علماً ، ومنها ما يطلب عملاً . ورمى ذلك واضحاً جلياً في هذه الكثرة من الآيات القرآنية التي تجمع بين الإيمان والعمل وتربط بهما النجاة والسعادة : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجينه حياة طيبة » ، « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً » . « والبصير إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ... الخ

وقد اصطلح العلماء على تسمية التكاليف التي تطلب علماً « بالعقائد » أو « أصول الدين » كما اصطلحوا على تسمية التكاليف التي تطلب عملاً « بالشريعة » أو « الفروع »

ولما كانت الحقائق التي يمكن أن يعلمها الإنسان كثيرة ، وكان أكثرها لا يتصل من قريب بالسعادة التي يقصدها الشارع قضت الحكمة أن يبين للناس ما يجب عليهم أن يؤمنوا به في سبيل الحصول على تلك السعادة . وذلك عند التحقيق يرجع إلى الأصول التي اشتركت فيها الأديان السماوية جميعها من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ... الخ

حدد الشارع هذه الأمور ، وطلب من الناس الإيمان بها . والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل . ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلاً ، وإنما يحصله الدليل القطعي الذي لا تمتره شبهة

وقد اتفق العلماء على أن الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته ، وانتهت في أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيد ذلك اليقين ويحقق الإيمان المطلوب

أما الأدلة العقلية فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنها لا تفيد اليقين^(١) ولا تحصل الإيمان المطلوب ، ولا تثبت بها وحدها عقيدة .. قالوا : وذلك لأنها مجال واسع لاحتالات كثيرة تحول دون هذا الإثبات . والذين ذهبوا إلى أن الدليل العقلي يفيد اليقين وبثبت العقيدة شرطوا فيه أن يكون قطعياً في وروده ، قطعياً في دلالاته . ومعنى كونه قطعياً في وروده ألا يكون هناك أي شبهة في ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك إنما يكون في التواتر فقط . ومعنى كونه قطعياً في دلالاته أن يكون نصاً محكماً في معناه ، وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل .. فإذا كان الدليل العقلي بهذه المثابة أفاد اليقين وصلاح لأن تثبت به العقيدة . وأمثلة ذلك فيما ورد إلينا آيات القرآن التي تحدثت عن التوحيد والرسالة واليوم الآخر وما إلى ذلك من أصول الدين .. فقد جاءت — كما هي قطعية في ورودها — قطعية في دلالاتها ، لا تحتمل أكثر من معناها : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » . « قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » . « قل بلى وربى لتبعن » . « قل يحياها الذي أنشأها أول مرة » . « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » . « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين » هذا هو شأن العقائد وطريق ثبوتها . ولا بد أن يعلم بها جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى ، لأنها أماس الدين وبها يكون الرء مؤمناً فكيف يتصور في مؤمن أن يجهلها ؟ ومن مقتضيات هذا العلم العام بها ألا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العمليات التي لم ترد بطريق قطعي ، أو وردت عن طريق قطعي ولكن لا ينسب احتمال في الدلالة فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التي يكافئها الدين ، والتي تعتبر حذراً فاصلاً بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون .

(١) أنظر محمل الرازي ومقاصد السعد وغيرهما من كتب الكلام والأصول

في أحكام الفروع التي لم يرد فيها نص قاطع محكم . خلاف لا يصح أن يُرى أحد فيه بأنه حاد عن العبراط المستقيم ، أو ضل ، أو فسق ، أو أنكر مسألة من مسائل الدين ... الخ^(١) ولكن عصور التعصب الذهبي العنيف حملت للمسلمين تراثاً بغيضاً من التراشق بالتهم ، والتراعى بالفسوق والضلال ، فتبادل الفقهاء أصحاب الفروع نوعاً من التهم ، وتبادل المتكلمون أصحاب العقائد مثل ذلك ، وتلف المخدوعون من الخلف هذه التهم وملأوا بها كتبهم ، وأسرفوا في الاعتداد بها حتى جعلوها مقياس ما يقبل من الآراء أو يرفض

من هذا كله يتضح :

١ - أنه لا بد في العقيدة من أن يكون دليلها قطعياً في وروده وفي دلالاته
٢ - وأن ما لم يكن دليلاً قطعياً ، فاختلف فيه العلماء ، لا يصح أن يمد من العقائد ، ولا أن يكون رأى طائفة معينة فيه هو الحق دون سواه

٣ - وأن كتب التوحيد لم تقتصر على ذكر العقائد التي كلفنا الشارع بها ، وإنما ذكرت بجانبها بعض النظريات العلمية التي تمارضت فيها ظواهر النصوص فكانت محل اجتهاد بين العلماء ونتيجة هذا كله : أن القول بأن كذا عقيدة يجب الإيمان بها لأن ظاهر الآية أو الروى من الحديث يدل عليه ، أو لأنه رأى أهل السنة والجماعة مثلاً ، أو لأنه مذکور في كتب التوحيد . كل ذلك قول من لا يفهم معنى « العقيدة » ولا يعرف أساسها الذي تبنى عليه .

لا شك أن هذه المبادئ التي ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيما هو من العقائد وما ليس منها ، وهي مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها . وعلى ضوء هذه المبادئ نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى وتزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » ولنا في ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما

وإنك لتجد كثيراً من هذا النوع في كتب التوحيد إلى جانب العقائد التي كلفنا الله أن نؤمن بها ، فهي تذكر إلى جانب وجود الله ووحدانيته والرسول واليوم الآخر مسائل : رؤية الله بالأبصار ، وزيادة الصفات على الذات ، ومرتكب الكبيرة ، وما يكون آخر الزمان من ظهور المهدي والدجال والدابة والدخان وتزول عيسى وما إلى ذلك مما يذكر في مثل « خريدة الدريد » و « جوهرة اللقاني » وغيرها

والتاريخ العلمى يدل على أن هذه مسائل جرت إليها البحث في العقائد حين تمددت الفرق وكثرت الآراء والمذاهب الكلامية ، فكانت محل اجتهاد بين العلماء كل يرى رأيه فيها ، ويدل بحجته على تمارى ملتصقا الوصول إلى ما يلائم في نظره العقيدة المتفق عليها وأمثلة ذلك كثيرة ، منها أن المسلمين جميعاً قد اتفقوا على أن الله تعالى منزّه عن كل نقص ، متصف بكل كمال . فهذه عقيدة قاطعة يعلمها كل مؤمن ولا يختلف فيها عالم مع عالم ، ولكن البحث جرت إلى مسائل تتصل بها : هل يجب على الله أن يفعل الأصلح لعباده ؟ هل العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية ؟ هل المعاصى التي يفعلها العباد مرادة لله ؟ فاختلف العلماء في هذه المسائل : رأى المنزلة أن ترك الأصلح ، وتعذيب العبد على شيء لم يفعله ، وإرادة القبيح ، نقص لا يليق بجلال الله وكأله ، فذهبوا إلى وجوب الأصلح على الله ، وإلى أن العبد خالق لأفعال نفسه ، وإلى أنه تعالى لا يريد المعاصى . ورأى غيرهم أن إيجاب شيء على الله ، وبجزمه عن خلق ما يفعله العبد ، وحصول ما لا يريد في ملكه ، نقص لا يليق بجلال الله وكأله فذهبوا إلى أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح ، وإلى أنه خالق أفعال العباد ، وإلى أنه يريد المعاصى . فانت ترى أن هؤلاء جميعاً لم يختلفوا في الأصل الذي كلفنا الله الإيمان به وهو تنزيه الله تعالى عن النقص ووصفه بالكمال ، ولكنهم اختلفوا في أشياء : هل هي نقص فلا يتصف الله بها ، أو ليست بنقص فيتصف بها ، وقد ذكرت . كتب التوحيد ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، وأوردت الأدلة النقلية التي استدل بها كل على ما يرى .

على هذا النحو جرى الخلاف بين الفرق الإسلامية في المسائل التي جرت إليها البحث في العقائد ، وهو خلاف تكلاف الفقهاء

(١) أنظر « اللؤلؤ والنحل » لابن حزم ، و « القواعد الكبرى » لعز ابن عبد السلام ، وغيرها من كتب الأصول والكلام

بموضوع البحث ، فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نغفل لهذا النوع بما قال أحدهم :

« ولأن تضم إلى ما ذكرناه قوله تعالى عنه عليه السلام « وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين » . ففي قوله « ومن المقربين » إشارة إلى دفعه إلى محل الملائكة المقربين »

والشيخ يريد السماء طبعاً ، وهو لى للكتاب غريب ، فقد وردت كلمة « المقربين » في غير موضع من القرآن الكريم : « والسابقون السابقون أولئك المقربون » . « فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » . « عينا يشرب بها المقربون » وإذن فليس عيسى وحده هو الذى يعيش بجسمه في السماء ، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عيدهم يوماً بعد يوم . وهكذا فليكن المنطق !

ثم بقول : « بل في قوله تعالى « وجيهاً في الدنيا والآخرة » إشارة إلى ذلك ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه في الدنيا من دفعه إلى السماء »

وهذا كلام لا يقال ، فإن وجاهة عيسى في الدنيا هي الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات « ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولاً إلى بنى إسرائيل : أتى قد جئتكم بآية من ربكم » فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التى يرغمون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها ؟ وكيف يكون وجيهاً في الدنيا من غادر الأرض وترك أهلها الذين يحسون وجاهته ؟ . وهكذا يفتزع القوم من كل عبارة إشارة أو تلميحاً ليؤيدوا ما زعموا أنه عقيدة بكفر منكرها ؟

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين في بيان المراد منهما ، وجاء في بعض ما قيل أنهما تدلان على نزول عيسى وهما :

١ — قوله تعالى في سورة النساء : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته »

٢ — وقوله تعالى في سورة الزخرف : « وإنه لعلم للساعة فلا تترن بها »

ولا نحب أن نطيل اليوم على القراء بالبحث في هاتين الآيتين وبيان درجتهما في الدلالة على ما زعموا ، فليكن ذلك في حديثنا المقبل إن شاء الله :

محمود شفتوت

عضو جامعة كبار العلماء

ذكروا من آيات ، ونظرة فيما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا في هذا المقام من إجماع

فأما الآيات التى تذكر في هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : آيات تذكر وفاة عيسى ورفعته ، وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات هي :

١ — قوله تعالى في سورة آل عمران « إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلی »

٢ — قوله تعالى في سورة النساء : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم » إلى قوله : « وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه »

٣ — قوله تعالى في سورة المائدة « فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم »

وقد تناولنا هذه الآيات في الفتوى ودرستها دراسة علمية واضحة ، وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها ، وبيننا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، بل هي — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها في أن عيسى قد توفى لأجله ، وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم ، وسانه وطهره من مكرم . ولسنا في حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه^(١)

النوع الثاني : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وما قتلوه يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفي القتل هو رفع الجسم حياً ، وإلا لما تحققت النافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن النافاة متحققة ، لأن النفي من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الاتباع كما كانوا يريدون . والمعنى : إن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرم وأقده وتوفاه لأجله ورفع بذلك مكانته . وقد قلنا في الفتوى : إن الآية بهذا تتفق تشاماً مع ظاهر قوله تعالى « إني متوفيك ورافعك إلی ومطهرك من الذين كفروا » وهذا احتمال قوى في الآية يمنع الزعم بأنها نس أو ظاهر في رفعه بجسمه حياً . ويقول الامام الرازي في تفسيره « ومطهرك : مخرجك من بينهم ومفروق بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير ، وكل ذلك يدل على المبالغة في إعلاء شأنه وتعظيم منزلته . ويقول في معنى قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا » : القول الثاني : المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة والبرهان » ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه في قوله « ورافعك إلی » هو رفع الدرجة والنقية لا بالمكان والمهية ، كما أن الفوقية في هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة . ١ هـ